



إسرائيل: المستوطنة تحتل المستعمرة (أفكار بعد عام على هبة أيار المستمرة)

صفحة (٢)



إسرائيل وجوهر تعاملها مع نتائج التحقيقات في اغتيال شيرين أبو عافلة.. محاولة تعويم الجريمة!

صفحة (٣)



الثلاثاء ٢٠٢٢/٥/٣١ الموافق ٣٠ شوال ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٧ السنة العشرون



ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

في ذكرى وفاته الـ١٥: نبوءة باروخ كيمرلينغ حول مآلات «الحرب الثقافية»

بقلم: أنطوان شلحت

ينخيان جانباً بل وينظر لهما في الكثير من الأحيان كخيابة... هكذا بدأت حملة صيد الساحرات ضد كل من لا يتماشى مع النزعات القومية السائدة بدءاً من الفنانين وصولاً إلى صحيفة ليبرالية مثل «هارتس»، مروراً بحاضرين جامعيين يؤيدون تلامذتهم من رافضسي الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لأسباب ضميرية، وبأعضاء الكنيست العرب الذين تجري محاولات لإبعادهم من طريق سنّ القوانين. كما ترتبط بكل هذه الحملة المحاولات الرامية إلى إضعاف مؤسسات لها دور مفتاحي في تعزيز الثقافة المدنية، على غرار الجامعات والمحكمة الإسرائيلية العليا وسلطة البث الرسمية، وفي ظل مثل هذا الوضع تنمو كالتطالب أفكار تدعو إلى التطهير العرقي والتطهير الثقافي... وكلما ازداد اليأس، وتداعى الأمن الشخصي، وأصبح «البيع الديموغرافي» أشد خطراً وتهديداً، نجد أن مثل هذه الأفكار والتخرصات تخرج وتتغلغل من هامش الخطاب إلى مركزه.

كما رأى أن تلك المرحلة من الصراع الذي وصفه بأنه يهودي- فلسطيني أوجدت الظروف للحرب الثقافية المستخدمة في إسرائيل منذ السبعينيات بين «اليمين» و«اليسار». وفي هذا الصراع استطاع اليمين بلوغ ما يتراءى في هذه اللحظة كمنقطة تفوق وحسم... وإذا ما نجح اليمين العلماني والديني بالفعل في إحراز حسم لصالحه (في هذا الصراع) فإن هذا الحسم سيقود أيضاً إلى محاولة للسيطرة مجدداً على كامل مساحة «أرض إسرائيل» وفي الوقت ذاته على الثقافة السياسية (الإسرائيلية). وإذا كان قد خُيّل في العقد الماضي أن المجتمع الإسرائيلي أضحى أكثر انفتاحاً وليبرالية وميلاً نحو التعددية الثقافية، وأقل نزعة عسكرية وقومية، فإنه يمكن القول إن الأمور انقلبت الآن رأساً على عقب وأن إسرائيل تسير في طريق التحول إلى مجتمع فاشي، يتم فيه التصحية بالقرود وبحقوقه الأساسية من أجل أفكار جماعية أئمة يمكن لها أن تقود الدولة والمجتمع إلى أسوأ تهلكة.

وختتم كيمرلينغ القول إن مثل هذا الحسم «النهائي» غير ممكن، نظراً إلى استحالة تغيير الواقع الديموغرافي- الإثنوي والطبقي القائم في إسرائيل والمنطقة. كما أنه يمكن برأيه حل السلطة الفلسطينية وتصفيته قاتلتها وسجنهم وطردهم، ولكن لا يمكن خلق مقاومة استمرار الاحتلال، والتطهير العرقي الذي كان ممكناً في عالم العام ١٩٤٨ غير ممكن في الوقت الراهن فضلاً عن أنه سيتسبب بدمار إقليمي وسياسي لمن يرتكبهون وسيؤدي إلى «تحويلنا إلى أمة من مجرمي الحرب».

صادفت يوم ٢٠ أيار الحالي الذكرى السنوية الـ١٥ لوفاة أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور باروخ كيمرلينغ، الذي عرف بأبحاثه الليبرالية والنقدية للمجتمع الإسرائيلي والحركة الصهيونية.

كان كيمرلينغ، الذي توفي في العام ٢٠٠٧ عن عمر يناهز ٦٧ عاماً، من أوائل علماء الاجتماع الإسرائيليين الذين حللوا الحركة الصهيونية انطلاقاً من نظرية ما بعد الكولونيالية، وبحث كثيراً في مسألة تجانس المجتمع الإسرائيلي وانسجامه، وبالرغم من أنه لم يخصص في علم التاريخ فإنه كان يعتبر من بين مجموعة «المؤرخين الجدد»، وكان مثقفاً من الذين تناولوا القضايا السياسية والاجتماعية المتعلقة بإسرائيل من خلال مقال أسبوعي ظل ينشره في صحيفة «هارتس» على مدار أعوام، كما نشر مقالات عدة في الشأن العام في موقع «واينت» الإلكتروني التابع لصحيفة «يديوت احرونوت».

ونقلت صحيفة «هارتس» عن زوجة كيمرلينغ قولها إن زوجها «قد مررت عديدة في المستشفى بسبب مرض عضال، ولكنه قرر أخيراً التوقف عن التنقل بين مستشفى وآخر، وقد قرر الموت في البيت».

الجدير بالذكر أن كيمرلينغ عاش حياته كلها كمعاق حيث كان يعاني من شلل في الدماغ أصيب به في طفولته، وكان يصعب عليه الكلام، واحتاج إلى كرسي عجلات للمتحرك، لكن هذا لم يمنعه من السفر إلى مؤتمرات علمية في شتى أنحاء العالم، وعمل قرابة ٤٠ عاماً في الجامعة العبرية.

وقالت «هارتس» إنه على الرغم من مواقفه النقدية جداً ضد إسرائيل والحركة الصهيونية فإنه كان يعرف نفسه بأنه صهيوني، لكنه من الجهة الأخرى قال إنه لم يشعر أبداً بأنه إسرائيلي بالرغم من أنه هاجر إلى إسرائيل من رومانيا في العام ١٩٥٢.

نشر كيمرلينغ ٩ كتب بينها «نهاية حكم الأشكناز العلمانيين القدامى الاشتراكيين القوميين» وبحث من خلاله في ضعف السيطرة المطلقة التي كانت لهذه المجموعة في إسرائيل. ومن أبرز مؤلفات كيمرلينغ كتاب «الفلسطينيون، صيرورة شعب» - الفه بالمشاركة مع البروفسور يوئيل مجال-، وأكد فيه أن الفلسطينيين هم شعب عاش في إقليم جغرافي هو فلسطين ومنحده معينة حاول الدفاع عنها عبر انتفاضات عديدة منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد صدرت ترجمة عربية لهذين الكتابين عن منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

وفي العام ٢٠٠٦ اقترح ناشر بريطاني على كيمرلينغ كتابة سيرة سياسية لحياة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون الذي كان في ذلك العام في أوج حكمه، فكتب كيمرلينغ كتابه «بوليتيسايد»، وهو مصطلح يعني الإبادة السياسية، وكان العنوان الثاني لهذا الكتاب «حرب شارون ضد الفلسطينيين»، ومصطلح «بوليتيسايد» شبيه بمصطلح «جينوسايد» أي الإبادة العرقية.

وما تزال نبوءة كيمرلينغ التي وردت في مقال له بعنوان «حرب ثقافية» نشره في «واينت» قبل ٢٠ عاماً (يوم ٧ أيار ٢٠٠٢) تتصادى إلى اليوم، بينما تتقاطع الوقائع المتراكمة منذ ذلك الوقت مع ما تنبأ به.

يشير كيمرلينغ في ذلك المقال إلى أن ثمة من يقول إن الحرب الحالية ضد الفلسطينيين هي «حرب سلامة المستوطنات» بقيادة أريئيل شارون، لكنها من ناحية عملية أكثر من ذلك بكثير؛ إذ إن الاستيطان في الأراضي المسماة «ببشع» («يهودا والسامرة وغزة») ليس غاية في حد ذاتها، وإنما هو في منظور الأيديولوجيا الدينية- القومية والأيديولوجيا القومية- العلمانية على حد سواء وسيلة تستشكّل في نهايتها مجموعة ذات ثقافة سياسية من المفروض لها أن تستوطن في قلوب جميع اليهود، وأن تحوّل إسرائيل إلى دولة يهودية تقصي من داخلها كل من، وكل ما هو غير مُعزّف كيهودي» وفقاً لرؤيتها وفهمها. ومعظم هذه الثقافة تترى في الحرب الدائمة ليس فقط شراً لا بد منه، وإنما حالة طبيعية، بل وسامية، كما عبّر عن ذلك مؤرخا الزعيم الجديد للحزب القومي- الديني (المفدال) إيغي إيتام. ولكن، مثلما أن محاولة المصالحة بين اليهود والعرب بشكل عام، ومع الفلسطينيين بشكل خاص، اعتبرت من قبل اليمين في عهد إسحق رابين ويهود باراك بمثابة حسم في الحرب الثقافية الداخلية في إسرائيل، فإنه يتوجب النظر كذلك إلى سياسة الحكومة الحالية والجيش في السياق الرحب، ربما لم تكن سياسة الحكومة ترمي مسبقاً إلى ذلك، بينما أنها والثقافة الإسرائيلية الأشر، ولا سيما في أعقاب عملية «النور الوافي» العسكرية، إنما تسعى عملياً لتحقيق حسم استراتيجي مزدوج؛ فاهدف تجاه الخارج هو تدمير البنية السياسية والمؤسسية الفلسطينية، بينما الهدف على صعيد الداخل هو دمار الأسس والمقومات العالمية والإنسانية في المجتمع والثقافة الإسرائيلييين.

وفقاً لكيمرلينغ، تتشكّل الحرب، بصورة عامة، مناخاً اجتماعياً مريحاً لإحداث تغييرات اجتماعية تحت غطاء الضرورة الوجودية... وأي صوت أو تفكير انتقاديين لاحقاً.

وعلى صعيد مستقبل الإدارة الاقتصادية، في ظل حكومة مهددة بالفك في كل لحظة، يقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «ني ماركر» الاقتصادية، سامي بيرتس، إن «حكومة التغيير دخلت أخطر مراحلها: لم تعد قادرة على التغيير، ومن المشوك فيه أن تتمكن من تحقيق مكاسب يسعون لها. على سبيل المثال، من خلال الوعد بوظيفة أو ضمان التمثيل في الانتخابات المقبلة».

ويتابع: «خطوة سيلمان جعلت الائتلاف في وضع شبه مستحيل، فيلدا من إدارة شؤون الدولة، يخلب من قادة التحالف أولاً وقيل كل شيء إدارة أحرابهم ومراقبة العلاقات مع الأعضاء والحفاظ عليها. لأن كل عضو كنيست لديه القدرة على نسف كل خطوة حكومية، وهذا يزيد من شهية النواب لتحقيق الإنجازات والمزايا الشخصية، قبل المهمة العامة والعظيمة لقيادة الدولة وإبقاء الانتخابات المقبلة بعيدة قدر الإمكان».

من ناحية أخرى، حسب بيرتس، فإنه «لا نية أو مصلحة لدى جميع قادة الأحزاب في الائتلاف في الذهاب إلى صناديق الاقتراع الآن، لأن استطلاعات الرأي لا تنتهي لأي منهم مستقبلاً انتخابياً وريداً بشكل خاص. من ناحية أخرى، فإن بطانية الائتلاف القصيرة المكونة من ٦٠ مقعداً في أحسن الأحوال، لا تسمح أيضاً بالتزويج لأي شيء مهم تم تحقيقه، وعلى أساسه يمكن التوجه للجماهير للحصول على الأصوات. وهذا يقلص مهمة تغيير الحكومة إلى دورين: الحفاظ على الحكم وترك بنيامين نتنياهو خارج السيطرة قدر الإمكان. على الرغم من أن نتنياهو معني بالانتخابات، على أمل أن ينتج هذه المرة في الحصول على الأغلبية التي ستعيده إلى السلطة، فإنه في هذه المرحلة، ووفقاً لأفضل استطلاعات الرأي، ليست لديه القدرة على تشكيل حكومة بدون اليمين الأخر؛ الأحزاب التي بقيادة أفيدور ليبرمان ووجعون من ساحة عدماي بينيت، وقد كتلتا الحاليين فإن الاقتصاد سيستمر في تراجع وتعددة لدرجة أنه لا داعي للقلق بشأن ما سيحدث لميزانية الدولة. لقد تعلمنا بالفعل أن إسرائيل تعرف كيفية الإدارة بدون ميزانية الدولة، وما زالت تتخذ قرارات مثيرة بشأن الميزانية، كما حدث في أزمة كورونا».

وختتم بيرتس: «لكن في ظل حالة عدم اليقين التي نشأت الآن وفي مواجهة الاحتمال المعقول بأن الحكومة ستسقط قريباً، فإن كبار المسؤولين الحكوميين سيعدون عملياً إلى نهج التراخي في القرارات الاقتصادية، ونقص المبادرة وعدم الرغبة في العمل. هذه طريقة غريبة لإدارة دولة، لكنها ليست الشبه الغريب الوحيد في السنوات الثلاث الماضية، حيث شغل منصب رئيس الحكومة من يواجه لوائح اتهام، وتم إجراء أربع جولات انتخابية، وفي النهاية تم تعيين رئيس حكومة يقود كتلة برلمانية لها سبعة نواب فقط، أصبحوا ستة وحتى خمسة لاحقاً».



غيدا ريناوي (يمين) ، تحضر جلسة الكنيست في ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١.

أزمة الائتلاف الحكومي تراوح مكانها والاقتصاد الإسرائيلي بدأ يواجه تبعات التضخم المالي!

كتب بهروم جرابسي:

لحل الكنيست، لهذا تبقى فقه مناورات إعلامية، كذلك التي ظهرت في نهاية الأسبوع الماضي، حينما ظهرت أنباء تدعي أن بيني غانتس يتفاوض مع الليكود لتشكيل حكومة بديلة. وهو ما نفاه غانتس بداية، ثم بلغ نواب كتلته بأن الليكود حاول تقديم عرض ورفضه.

تضخم مالي وارتفاع الفائدة

قرر بنك إسرائيل المركزي، في الأسبوع الماضي، رفع الفائدة البنكية الأساسية، للمرة الثانية خلال ٤٠ يوماً، على ضوء الارتفاع الحاد، نسبياً، في التضخم المالي، إلا أن النسبة التي أقرها، ورغم أنها كانت ضمن التوقعات العديدة، فاجت، ما جعل الأوساط الاقتصادية تتوقع رفعا أكبر للفائدة في الأشهر الـ١٢ المقبلة، وبأكثر مما كان مخططاً.

فقد قرر البنك رفع الفائدة البنكية الأساسية إلى مستوى ٠,٧٥٪، بعد ٤٠ يوماً من رفعها بنسبة ٠,٢٪، وبعد أن كانت حتى يوم العاشر من نيسان الماضي، بنسبة ٠,١٪. وقال البنك في قراره إن رفع الفائدة جاء ليلجم نسبة التضخم المالي، التي بلغت في الأشهر الـ١٢ الماضية نسبة ٤,٤٪، وفي الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نسبة ٣,٣٪، إلا أن رفع الفائدة بهذه النسبة ٤,٤٪، سيساهم تلقائياً في رفع أسعار السلع، بسبب ادعاء المنتجين والمسوقين أن كلفة الإنتاج سترتفع.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن تصل الفائدة البنكية حتى نهاية العام الجاري إلى أكثر من ١٪، وربما ١,٥٪، وبعد ١٢ شهراً من الآن، قد تصل إلى ٢٪، بدلا من ١,٥٪. بحسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي السابقة، ومنذ شهر نيسان ٢٠٢٠، وحتى نيسان العام الجاري، فإن الفائدة البنكية الأساسية كانت تُعد صفرية، بنسبة ٠,١٪، وكانت هذه الفائدة قد شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي من مطلع العام ٢٠١٥ حتى خريف العام ٢٠١٨، على مدى ٤٥ شهراً، لترتفع الفائدة منذ ذلك الحين إلى ٠,٢٥٪، وحتى شهر نيسان ٢٠٢٠.

وقالت تقديرات اقتصادية إن رفع الفائدة البنكية حتى الآن، سيزيد مداخيل البنوك التجارية بنحو ٣,٢٥ مليار شيكل (٩٧٠ مليون دولار)، وعملياً هذه زيادة إضافية، ستكون غالبيتها الساحقة جداً في حساب الأرباح، التي سجلت في الربع الأول من العام الجاري، في أكبر خمسة بنوك، ذروة جديدة.

وحسب تقديرات نشرت في «يديوت احرونوت»، فإن كل ١٪ من الفائدة تزيد مداخيل البنوك بـ ٥ مليارات شيكل، وفي حساب من الفائدة البنكية التي رفعها بنك إسرائيل في دفعتين في الشهرين الماضي والجاري أيار، بنحو ١,٦٥٪، وباتت الـ٠,٧٥٪، فإن هذا يعني زيادة مداخيل البنوك بثلاثة مليارات و ٢٥٠ مليون شيكل.

وقالت تقارير البنوك الإسرائيلية الخمسة الأكبر، في الأسبوع الماضي، إن أرباحها مجتمعة بلغت في الربع الأول من العام الجاري، أي حتى نهاية آذار الماضي، ٥,٧٢ مليار شيكل، ما يوجب بأن هذه البنوك التي سجلت في العام الماضي أرباحاً بلغت ١٨,٣ مليار، ستسجل هذا العام ذروة أكبر.

وكان التضخم المالي في شهر نيسان الماضي، قد سجل ارتفاعاً حاداً نسبياً، إضافياً، بنسبة ٠,٨٪، بموجب ما أعلنه مكتب الإحصاء الحكومي، وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٢,٣٪، وفي الأشهر الـ١٢ الأخيرة سجل ارتفاعاً إجمالياً بنسبة ٤٪.

ويدل استمرار وتيرة التضخم، إذا لم يحصل أي تراجع جدي فيها حتى نهاية العام، أن التضخم الإجمالي في العام الجاري، سيتجاوز سقف الأعلى للتضخم بنسبة ٣,٣٪، وسوف السياسة الاقتصادية التي وضعها بنك إسرائيل المركزي منذ سنوات.

ويقول المحلل الاقتصادي إرديان بايلوت، في مقال له في صحيفة «الكاليسيت»: «إن محافظ بنك إسرائيل أمير يارون سيواصل اتجاه رفع الفائدة، وتعيق سياسته لضبط حركة الأموال النقدية في السوق، إذ إن جميع البيانات تدعم هذه السياسة»، فالتضخم المالي مستمر في الارتفاع، وهذا ما ظهر بعد الإعلان عن التضخم في شهر نيسان الماضي، وهو أعلى معدل التضخم في السنوات الـ١١ الماضية، على الرغم من أن هذا يمثل أقل من نصف معدل التضخم في معظم الدول الغربية؛ الولايات المتحدة ٨,٣٪، ومتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٨,٨٪، وبريطانيا ٨٪.

ويقول بايلوت: «يجب ألا ننسى أن مستوى الأسعار في إسرائيل مرتفع أصلاً، ويقصد أن مستوى أسعار السلع الغذائية الأساسية أعلى بما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من معدل الأسعار في الأسواق الأوروبية، ولا يظهر حالياً أي قانون خلفي، من شأنه أن يهدد الحكومة ويقود

في الوضع القائم لا يمتلك الائتلاف الحاكم إمكانية استرجاع الأغلبية العشرة من ٦١ نائباً، إلا إذا تراجعت سيلمان عن قرارها، وانخرط مجدداً بالائتلاف والتزمت به، لأن «يميناً» قررت قبل أسبوعين استبعاد نائب كان قد دخل الكنيست بفعل ما يسمى القانون التزويجي، بعد أن شعر حزب الكتلة الذي يتزعمه رئيس الحكومة نفتالي بينيت، أن النائب يموطوف خلفون على وشك الانشقاق والانتقال للمعارضة. وعندما كل قضية خلافية تنشأ في الحكومة والائتلاف تسارع وسائل الإعلام الإسرائيلية في عناوين ساخبة، معلنة انفجاراً قريباً في الحكومة، إلا أن أطراف الحكومة ليسوا معنيين بسقوطها، حتى الآن، ولهذا فإن كل أزمة معلنة تطفو على السطح سرعان ما يتم طيها.

هذا حصل مع النائبة عن ميرتس السابق ذكرها، غيداء ريناوي، زعيمة التي أعلنت يوم الخميس ١٩ أيار عن انسحابها من الائتلاف، بسبب اعتداء الاحتلال على المسجد الأقصى واغتيال الشهيدي شيرين أبو عافلة، إلا أنه لم تمر ٢٤ ساعة، أي في صبيحة اليوم التالي، حتى أظهرت تراجعاً عن موقفها، لتراجع كلياً بعد يومين، مقابل اتفاقية على تحويل بعض الميزانيات للمجتمع العربي، في حين قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن غضب النائبة يعود لشعورها بأن المنصب الذي وعدت به، وهو قنصل عام في مدينة شفهياي، قد أفلت منها.

كذلك قالت تقارير إن نوابا ووزراء في كتل اليمين الاستيطاني في الائتلاف، هددوا بحل الحكومة في حال أصدر وزير الدفاع بيني غانتس قراراً بإخلاء البؤرة الاستيطانية التي أقيمت في العام الأخير على أنقاض مستوطنة حوميش شمال الضفة، التي تم إخلاؤها في صيف العام ٢٠٠٥، وقالت صحيفة «يديوت احرونوت» إن تجاهها تم التوصل له، ويقضي بأن يصدر غانتس قراراً بإخلاء، ولكن دون تحديد موعد للتنفيذ، كي يتفادى قرار محكمة عليا مفترض، يلزم بإخلاء البؤرة.

وقد نجحت الحكومة، في الأسبوع الماضي، بتمرير واحد من القوانين التي تزيد أسهم أحزابها في الشارع، وهو منحه جنود الجيش في الوحدات القتالية، بعد أن يتحروا من الخدمة الإلزامية، ٧٥٪ من قسط التعليم الجامعي في سنوات تعليم اللقب الأول، إذ إن كتل اليمين المعارضة أعلنت رفضها للقانون الذي كان ينص على نسبة ٦٠٪، وبعد ضغط جماهيري على الليكود، زعم الأخير أنه يطالب بنسبة ١٠٠٪، إلا أنه قبيل التصويت تم التوصل إلى حل وسط، بمنح الجنود ٧٥٪.

وكانت هذه البنكية الأساسية إلى مستوى ٠,٧٥٪، بعد ٤٠ يوماً من رفعها بنسبة ٠,٢٪، وبعد أن كانت حتى يوم العاشر من نيسان الماضي، بنسبة ٠,١٪. وقال البنك في قراره إن رفع الفائدة جاء ليلجم نسبة التضخم المالي، التي بلغت في الأشهر الـ١٢ الماضية نسبة ٤,٤٪، وفي الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نسبة ٣,٣٪، إلا أن رفع الفائدة بهذه النسبة ٤,٤٪، سيساهم تلقائياً في رفع أسعار السلع، بسبب ادعاء المنتجين والمسوقين أن كلفة الإنتاج سترتفع.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن تصل الفائدة البنكية حتى نهاية العام الجاري إلى أكثر من ١٪، وربما ١,٥٪، وبعد ١٢ شهراً من الآن، قد تصل إلى ٢٪، بدلا من ١,٥٪. بحسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي السابقة، ومنذ شهر نيسان ٢٠٢٠، وحتى نيسان العام الجاري، فإن الفائدة البنكية الأساسية كانت تُعد صفرية، بنسبة ٠,١٪، وكانت هذه الفائدة قد شهدها الاقتصاد الإسرائيلي من مطلع العام ٢٠١٥ حتى خريف العام ٢٠١٨، على مدى ٤٥ شهراً، لترتفع الفائدة منذ ذلك الحين إلى ٠,٢٥٪، وحتى شهر نيسان ٢٠٢٠.

وقالت تقديرات اقتصادية إن رفع الفائدة البنكية حتى الآن، سيزيد مداخيل البنوك التجارية بنحو ٣,٢٥ مليار شيكل (٩٧٠ مليون دولار)، وعملياً هذه زيادة إضافية، ستكون غالبيتها الساحقة جداً في حساب الأرباح، التي سجلت في الربع الأول من العام الجاري، في أكبر خمسة بنوك، ذروة جديدة.

وحسب تقديرات نشرت في «يديوت احرونوت»، فإن كل ١٪ من الفائدة تزيد مداخيل البنوك بـ ٥ مليارات شيكل، وفي حساب من الفائدة البنكية التي رفعها بنك إسرائيل في دفعتين في الشهرين الماضي والجاري أيار، بنحو ١,٦٥٪، وباتت الـ٠,٧٥٪، فإن هذا يعني زيادة مداخيل البنوك بثلاثة مليارات و ٢٥٠ مليون شيكل.

وقالت تقارير البنوك الإسرائيلية الخمسة الأكبر، في الأسبوع الماضي، إن أرباحها مجتمعة بلغت في الربع الأول من العام الجاري، أي حتى نهاية آذار الماضي، ٥,٧٢ مليار شيكل، ما يوجب بأن هذه البنوك التي سجلت في العام الماضي أرباحاً بلغت ١٨,٣ مليار، ستسجل هذا العام ذروة أكبر.

وكان التضخم المالي في شهر نيسان الماضي، قد سجل ارتفاعاً حاداً نسبياً، إضافياً، بنسبة ٠,٨٪، بموجب ما أعلنه مكتب الإحصاء الحكومي، وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٢,٣٪، وفي الأشهر الـ١٢ الأخيرة سجل ارتفاعاً إجمالياً بنسبة ٤٪.

ويدل استمرار وتيرة التضخم، إذا لم يحصل أي تراجع جدي فيها حتى نهاية العام، أن التضخم الإجمالي في العام الجاري، سيتجاوز سقف الأعلى للتضخم بنسبة ٣,٣٪، وسوف السياسة الاقتصادية التي وضعها بنك إسرائيل المركزي منذ سنوات.

ويقول المحلل الاقتصادي إرديان بايلوت، في مقال له في صحيفة «الكاليسيت»: «إن محافظ بنك إسرائيل أمير يارون سيواصل اتجاه رفع الفائدة، وتعيق سياسته لضبط حركة الأموال النقدية في السوق، إذ إن جميع البيانات تدعم هذه السياسة»، فالتضخم المالي مستمر في الارتفاع، وهذا ما ظهر بعد الإعلان عن التضخم في شهر نيسان الماضي، وهو أعلى معدل التضخم في السنوات الـ١١ الماضية، على الرغم من أن هذا يمثل أقل من نصف معدل التضخم في معظم الدول الغربية؛ الولايات المتحدة ٨,٣٪، ومتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٨,٨٪، وبريطانيا ٨٪.

ويقول بايلوت: «يجب ألا ننسى أن مستوى الأسعار في إسرائيل مرتفع أصلاً، ويقصد أن مستوى أسعار السلع الغذائية الأساسية أعلى بما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من معدل الأسعار في الأسواق الأوروبية، ولا يظهر حالياً أي قانون خلفي، من شأنه أن يهدد الحكومة ويقود

إسرائيل: المستوطنة تحتل المستعمرة (أفكار بعد عام على هبة أيار المستمرة)



مدينة اللد، سيارة ملوكة لعائلة عربية مختربة يوم ٢٥ أيار ٢٠٢١.

على خلفية الانفصال عن غزة أصبحت تتصاعد ظاهرة الجمعيات الاستيطانية التي تبنت الفكرة المزروعة؛ احتلال القلوب واحتلال الحيز، وعملت هذه الجمعيات في المساحات والمناطق المصنفة كمساحات استراتيجية بالنسبة لها، ليس فقط في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بل في المناطق التي لم تقم الحكومة بالعمل اللازم من وجهة نظرها - كالقدس الشرقية والمدن المختلطة كالدكا وعكا ويافا وفي الشيخ جراح وسلوان ورأس العامود. تدريجياً زحف النشاط الاستيطاني الذي قادته إسرائيل في مناطق الضفة ومن الأحياء الاستيطانية التي أحاطت القدس لتفصلها عن باقي الضفة إلى قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة، ومن ثم إلى قلب المدن المختلطة في إسرائيل، وبدل أن يكون الحديث عن ضم المستوطنة، تحولت الدولة بحيزها في الخط الأخضر إلى مستوطنة في طور إعادة التأسيس. بعبارة أخرى، ضمت المملكة إسرائيل والمليشيات المنتشرة في مستوطنات يتسهار وفي التلال أصبح يتم حشدنا في هذه العملية كجزء من القوة العسكرية التي يتم الاستعانة بها ضد العرب، ليس فقط في يتسهار، وإنما أيضاً في اللد، ليعاد نظم علاقة الفلسطينيين مجدداً على جانبي الخط الأخضر أمام نموذج المستوطنة التي تستهدفهم معاً، ليس لأنها كيان خارج عن الدولة بل لأنها الدولة-المملكة.

وعليه، نشأ واقع مثير للاهتمام؛ حيث أصبحت الدولة «العلمانية» التي ارتكزت أصلاً على ثيولوجيا سياسية دينية إلى مظلة لتحقيق روح المملكة في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، وهذا لا يعني أن المستوطنات كانت فقط أيديولوجية، ولكن روح المشروع الاستيطاني كانت كذلك؛ فالأحوسايم، حسب توصيف باروخ كيرلينغ، الذين أقاموا الدولة اليهودية تراجعوا لصالح المستوطنين المتدينين في الضفة الذين يقودون الحرب على الأرض ضمن فهم لاهوتي سياسي-قومي مسياني، أما حركة التحرر الوطني الفلسطيني العلمانية فوجدت نفسها في أزمة متصاعدة تصل إلى ذروتها في أيامنا هذه مع استفحال الحركات الخلاصية الاستيطانية ونشاطها المستمر لتغيير الوضع القائم (الستاتيكي) في الحرم الشريف، ففي الوقت الذي أكدت فيه على أن النضال هو قومي-سياسي بامتياز، كان المشروع الاستيطاني اليهودي يستمر في تعريف نفسه وينتظم وفق أسس دينية-قومية واضحة، وفي الوقت الذي كانت تقترب فيه أكثر وأكثر نحو القبول بحل مبني على نموذج الخط الأخضر، كانت المستوطنة تتمدد وتتغول برعاية الحكومات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة من ثم من خلال الجمعيات اليمينية التي تحولت بعد أواسل وبشكل متصاعد إلى ذراع الاستيطان الأهم.

في هذا السياق، تشكلت حرب ١٩٦٧ وما تلاها كعب أخيل بالنسبة لإسرائيل كدولة، والصهيونية كأيديولوجيا؛ فالحرب حولت إسرائيل إلى قوة إقليمية، من دولة «نقية» نسبياً، تمكنت، إلى حد ما، من إقامة دولة يهودية بعد تهجير وطرد معظم الشعب الفلسطيني إلى خارج الحدود، وإقامة نظام ديمقراطي داخلي «يهودي» في ظل بقاء أقلية فلسطينية أصلانية داخلها بعد الطرد-مع الحرص على ألا تكون قابلة للزيادة- إلى دولة تسيطر على ملايين الفلسطينيين. علاوة على ذلك، وجدت الصهيونية نفسها أمام حقيقة معقدة التقت فيها إسرائيل بأرض إسرائيل؛ والتقت الدولة بمعناها القومي الحدائي بالمملكة بمعناها القومي-الديني التاريخي، المستعمرة أزيحت لصالح المستوطنة، وأفسح المجال للمستوطن المتدين الذي ولد اليرودية وشيبيبة التلال. على الصعيد المقابل، مرت سيرورة النضال الفلسطيني بجملة من التحولات منذ احتلال ١٩٦٧ وفي ظل المتغيرات الدولية التي أعقبها وانتقل النضال من كونه أيديولوجية تحزرت تسعى لتحرير الوطن والعودة والقضاء على الاستعمار وتحقيق العدالة، إلى البراغمية السياسية التي يتركز فيها النضال على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة؛ والانسحاب من خطاب العودة إلى خطاب حل مشكلة اللاجئين.

الفلسطينية، ومن جهة أخرى إعادة تدوير نموذج المشروع الاستيطاني ونقله من تلال الضفة إلى داخل الخط الأخضر.

على الصعيد الفلسطيني أذابت الأحداث الخطوط السياسية والجغرافية التي عادة ما حددت أشكال السلوك النضالي للجماعات الفلسطينية وضبطتها وفق منطق الخط الأخضر، حيث شارك الفلسطينيون في كل أماكن تواجدهم في الهبة، وكانت القدس، وفي قلبها الحرم الشريف والشيخ جراح بحولتهما المعنوية الزخمة، تتحول إلى عقدة الربط بين كل الجماعات الفلسطينية في كل أماكنهم، الأقصى بحمولته الدينية والقومية، والشيخ جراح بطبقات النكبة المفتوحة على جرح ما زال مفتوحاً على كابوس المحو والإحلال، وفي لحظة سريرية محمولة على مكر التاريخ تحولت «العاصمة الموحدة» لإسرائيل إلى «المدينة الموحدة» لكل الفلسطينيين، والتي تلعب دور «بوتقة الصهر الفعلية»؛ مادياً ورمزياً. هذا التحول كان نتاج تفاعل مع متغيرات المشروع الصهيوني ذاته، مع استقوائه المتصاعد خلال عقد بنيامين نتنياهو والتحول المستمر نحو التمرکز على فوقية يهودية معقدة ب«قانون القومية» الذي لا يبيح مكاناً لا لمواطن ولا لرعية من الفلسطينيين ويقصر تحقيق المصير والحقوق الجماعية على جماعة واحدة وحيدة هي اليهود، في هذا السياق كان المشروع الاستيطاني بعد أن حقق نجاحاً فائقاً في الضفة يعيد تدوير مشروعه نحو قلب الخط الأخضر في المساحات التي كانت ما زالت تحتاج إلى «خلاص» في قلوب المواطنين اليهود وفي مراكز المدن المختلطة الساحلية، تريد أن تستوطن مع القلوب والأراضي ومعها تجلب مدارسها وأبنيتها التوراتية ومستوطناتها ومنطقها المليشياوي.

كان الأمر يحمل الشيء ونقيضه غير المقصود، فبعد سنوات عديدة من المحاولات المسعورة لتصفية القضية الفلسطينية، والافتراض بأنه من الممكن الاستمرار في إدارة الفلسطينيين كأجزاء وقطاعات مقشمة كلها منقوصة الحقوق مقابل المواطن اليهودي المعياري، وبعد سنوات من تمسك الجانب الفلسطيني-ممثلاً هنا بمنظمة التحرير الفلسطينية- بحل الدولتين والتمسك باتفاقيات أوسلو في انتظار الدولة الموعودة المؤجلة للأبد، كان الخط الأخضر يتحول إلى أداة حكم تعمل باتجاه واحد: تجاه الفلسطينيين وحدهم، وكان أي «محو» وتجاوز له من خلال الزواج على سبيل المثال يقابل بإعادة التصليب عبر قوانين لكان الشمل ومشتقاته، أما أمام اليهود-الإسرائيليين فكان الخط الأخضر معطلاً، وسواء سكن اليهودي في شيلو أو في هرتسليا، فهو يتمتع بمواطنة كاملة ويخضع لقانون واحد، ويسكن فعلياً في دولة واحدة حدودها معلمة باليهودي أيمناً كان بين البر والبحر، هذا بالعبط ما يقال عنه الأبارتهيد، وهو بالضبط ما أعاد توحيد الفلسطينيين وأعاد الصراع إلى مربعه الأول غشياً ١٩٤٨.

كتبت د. هندية غانم:

قبل نحو عام، في ١٨ أيار ٢٠٢١، انتشر مقطع فيديو مصور عبر وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه شابان عربيان من يافا يهاجمان حريدياً بعنف، تبين لاحقاً أنه الحاخام إياهو مالي، رئيس المدرسة اليهودية، أعقب ذلك اعتقال شابيين في الثلاثينات من العمر بتهمة الاعتداء على الحاخام، بناءً على ما تم نشره لاحقاً في الصحف؛ فإن الحاخام مالي وصل برفقة المدير العام للمدرسة الدينية إلى مدينة يافا لشراء شقة سكنية قبل أن تحاصرهما مجموعة من الشبان العرب وتشتمهما. والحاخام والمدير العام للمعهد اليهودي حاولا توثيق الهجوم عليهما، قبل أن تبدأ المجموعة بضربهما. أشار الحدث لإدانات واسعة، التي ركزت على مقولة «العرب يتناولون على اليهود»، وقد تم موضوعة الحدث كذلة الحوادث التي تعترض فيها اليهود الاعتداءات وهجمات على خلفية معاداة السامية، حيث اعتبر رئيس حزب «يميننا» حينها، رئيس الحكومة الإسرائيلية اليوم، نفتالي بينيت:

«دولة إسرائيل ليست «شطاعطل» حيث يمكن الاعتداء على اليهود؛ إن العنف الشديد والصارخ الذي تعترض له الحاخام إياهو مالي، رئيس المدرسة الدينية في يافا، هما وصمة عار قومية». وتابع: «إننا نشهد سلسلة من الهجمات والاعتداءات التي يقوم بها مشيرو الشعب العرب ضد اليهود الملتزمين بالتوراة بشكل متعدي وصارخ ونابع من معاداة السامية، يجب على الشرطة والجهاز القضائي أن يضربا بيد من حديد كل مظاهر معاداة السامية في بلادنا، وإنزال أقصى العقوبات ضد مرتكبي هذه الجرائم».

عضو الكنيست سامي أبو شحادة، من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وأحد سكان المدينة، أعاد الأمر في مقابلة إعلامية في أعقاب الحادث في يافا إلى مشروع الاستيطان، وأضاف: «منذ النكبة هناك أغلبية راسخة في يافا، اليهود والعرب يعيشون هنا في المدينة، قبل أن يأتي مشروع الاستيطان، والذي يعتبر الحاخام إياهو مالي من ضمن قيادته، حيث قال بشكل واضح: «يجب الاستيطان في القلوب»».

وأضاف أبو شحادة: «أنا أويد المدن المختلطة، وأؤمن بالتعددية الثقافية، لأنني أوين أن هذه التعددية هي سعادة بشرية/ ظاهرة بشرية طبيعية، لكن المشكلة ليست في حسي الجمعي ولا بين سكان يافا اليهود والعرب، وإنما تكمن في ذلك المشروع السياسي (المشروع الاستيطاني) الذي يعارض من حيث المبدأ المدن المختلطة».

بعد مرور أقل من شهر على أحداث يافا، اندلعت في جميع أنحاء البلاد، من النهر إلى البحر، «انتفاضة مصغرة» كانت من أبرز تيسيل الخط الأخضر باتجاهين: من جهة انتظام الفلسطينيين في جماعة قومية واحدة تتجاوز كل التقسيمات الجيو-سياسية للقضية

ما هو «الصندوق المركزي لإسرائيل»؟ وما هو دوره في تقديم الدعم المالي للمستوطنات وجمعيات اليمين؟



تعد حركة ما يسمى «أمناء الهيكل» من بين الجماعات المتطرفة التي يمولها «الصندوق المركزي لإسرائيل».

جاي ماركوس كان من بين الشخصيات الذين ترأسوا الصندوق، وهو رجل أعمال أميركي يميني محافظ، أشار في أكثر من مقابلة إلى أن منظمته، أي الصندوق، تقدم التبرعات لجمعيات ومنظمات إسرائيلية على جانبي الخط الأخضر، معتبراً أن هذه الأموال (حتى تلك التي تصل إلى المستوطنات) لا يمكن اعتبارها إشكالية كونها لا تستخدم في أي أغراض سياسية؛

يبرز من بين الجمعيات اليمينية النشطة التي تحصل على تمويل من الصندوق كل من «إم ترستسو» والتي يمكن اعتبارها شرطي الأكاديميا والمعرفة في الجامعات الإسرائيلية، ومنظمة «فوروم كوهيت»، التي ترأسها موشيه كوبل والتي كان لها دور بارز في الدفع قديماً باتجاه سنن وتشريع «قانون القومية اليهودي» في العام ٢٠١٨، ومنظمة «حونينو»، التي ترعى وتدافع عن الإجراء اليهودي ضد الفلسطينيين وتقدم الدعم القانوني والمادي لهم، كما يقوم الصندوق بتمويل أنشطة جمعية «مقلاع شلومو» والتي تحولت لاحقاً إلى مشروع «كونسيرت»، الذي أطلقته

الضفة الغربية بالإضافة إلى شراء البيوت الفلسطينية. حيث يقدم الصندوق أموالاً طائلة لأجسام وكيانات في مستوطنات مثل «إفرا»، «بيت إيل»، «غوش عتصيون»، «مجلس إيتمار» و «مجلس حلي كريات أربع» وغيرها. وقد وصل الدعم المقدم من الصندوق لهذه المستوطنات قرابة ٩,٥٤٣,١٢٤ دولار في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٣ فقط. كما يشير تحقيق لصحيفة «هآرتس» إلى أن عائدات الصندوق بلغت في العام ٢٠١٤ لحوه قرابة الـ ٢٥ مليون دولار ومنصل هذا ٢٣ مليون دولار إلى الجمعيات في إسرائيل.

وورد في تحقيق نشر في صحيفة «هآرتس» أن الصندوق يقدم دعماً مالياً لمدرسة «يوسف لا يزال حياً» (بالعبرية)، في مستوطنة «يتسهار» والتي يترأسها كل من يتسحاق شابييرا ويوسف اليتسور، وبحسب الصحيفة، فقد أشرف هذان على إعداد وتأليف كتاب «توراة الملك» (بالعبرية) والذي يناقش، من بين أمور أخرى، الظروف التي يجوز فيها قتل «غير اليهودي» والمقصود هنا الفلسطينيين^(١)

من المساهمات السابقة إلى جمعيات ومنظمات اليمين الجديد في إسرائيل، ودورها وتأثيرها في السياسة الإسرائيلية، داخلياً وخارجياً، وقد تمت الإشارة في العديد منها إلى أن عدداً لا بأس به من هذه الأجسام (غير الحكومية) تحصل على دعم من أجسام وجمعيات وصناديق أميركية غير حكومية تتفق معها في الفكر اليميني المحافظ، وفي السياسات الاقتصادية الداخلية على حد سواء، نخال في هذه المساهمة، الووقوف أكثر على دور أحد أهم هذه الأجسام والتي تقدم الدعم المادي، ليس فقط لجمعيات ومنظمات اليمين؛ وإنما أيضاً للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، يحمل اسم «الصندوق المركزي لإسرائيل-CENTRAL FUND OF ISRAEL»، ويتيان تمويل ودعم أنشطة هذه الجمعيات بالإضافة إلى المستوطنات بمبالغ مالية طائلة.

تأسس «الصندوق المركزي لإسرائيل» في العام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الأميركية كمنظمة أميركية غير ربحية على يد كل من هداسا ماركوس وأرتس ماركوس ومقرها مناهتن، بهدف «التبرع بالمال لمساعدة العائلات الفقيرة في إسرائيل، ومساعدة ضحايا الإرهاب، وبناء ودعم المعابد اليهودية، ودعم المؤسسات التعليمية، ومعالجة القضايا الأمنية، وتحسين المرافق الطبية واحتياجات المجتمع الأخرى»^(٢)

يقدم الصندوق نفسه على أنه تأسس لتجنيد الأموال وتقديم الدعم لجمعيات ومنظمات «خيرية» في «أرض إسرائيل»، وتسهيل وتنظيم وصول هذه التبرعات إلى هذه الجمعيات بعيداً عن تعقيد الإجراءات البيروقراطية، «من باب الحرص على ألا تضع هذه الأموال في الطريق»، رافعا شعار «ما تقدمه هو ما يحصلون عليه»، أي أن ما يقدمه المتبرع الأميركي سيصل إلى إسرائيل والجمعيات والمنظمات كما هو، وقد نجح بالفعل في تجنيد التبرعات والأموال الأميركية وتحديداً في أوساط الأثرياء المحسوبين على التيار الأفنجيلي وفي قواعد الحزب الجمهوري، وقد تعاطفت هذه الجهود مع مرور السنوات، إذ أصبح الصندوق اليوم يقدم تمويلاً لـ ٣٥٠ جمعية في إسرائيل، الأمر الذي مكّنها من الحصول على جائزة «عمدة القدس المرموقة للمنظمات التطوعية البارزة» في العام ١٩٩٩، ناهيك عن إشادة الحاخامات اليهود الرئيسيين بدوره في تقديم الدعم للجمعيات والمنظمات الإسرائيلية^(٣)

لا يتوقف الكثير من الععطيات حول الوجهة التي تصل إليها هذه الأموال بشكل مفضل، لكن تشير المصادر التي تمكنت من مراجعة قائمة المستفيدين من تبرعات الصندوق إلى أن الصندوق يقدم دعماً مادياً، وبشكل دوري، للعديد من المشاريع الاستيطانية في مستوطنات

كتب عبد القادر بدوي:

لعبت الولايات المتحدة الأميركية، وتحديداً بعد الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، دوراً كبيراً، وما زالت، في تقديم الدعم لإسرائيل على كافة المستويات، تجلّى أبرزها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على الجبه المقابلة، شكل المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأميركية، وعلى غرار المستوى الرسمي، جسماً داعماً لسياسات إسرائيل ومجتمعها المدني ومنظمات وجمعيات تبنت خطاباً وتفكراً يهودياً محافظاً يلتقي مع تيار المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة ويتقاطع معه في مواضع كثيرة.

وكان قد أشرنا في العديد من المساهمات السابقة التي سلطنا الضوء فيها على جمعيات ومنظمات اليمين الجديد في إسرائيل، إلى الدور الذي تلعبه صناديق وجمعيات أميركية يمينية محافظة في دعم جمعيات ومنظمات اليمين التي تتشابه معها في التوجهات والرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه الصناديق والجمعيات ظهرت بمومنها جهات تمويل مركزية لجمعيات ومنظمات اليمين في إسرائيل، على الرغم من أن الأخيرة تبنت سياسات إثنوقومية عنصرية متطرفة تجاه الفلسطينيين، وهو ما تحاول السياسة الأميركية الظهور بخلافه، على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي، والظهور بدور الوسيط بين طرفين.

من حيث المبدأ، يفضل العديد من الأثرياء في الولايات المتحدة التبرع بالمال لما يسفونه به «الأعمال الخيرية»، لتجاوز المعضلة الضريبية بدلاً من تحويل الأموال إلى ضريبة الدخل، خاصة اليهود، الذين لديهم رغبة كبيرة للتبرع لأجسام وجهات مختلفة تتفق مع تصوراتهم في إسرائيل، لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد أسماء المتبرعين الرئيسيين من القطاع الخاص، على الرغم من أن هذا المجال واسع النطاق؛ إذ يمول المانحون الأميركيون المستوطنات بمبالغ طائلة عبر شبكة كبيرة من المنظمات غير الربحية الأميركية، والتي تسعى أيضاً للحصول على الإعفاء الضريبي جزاء ذلك، فقد أورد تحقيق أعدته صحيفة «هآرتس» أن هناك نحو خمسين منظمة أميركية حولت أكثر من ٢٢٠ مليون دولار إلى مستوطنات في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩-٢٠١٣، وبالنظر إلى وضعها كمؤسسات غير ربحية، وأن التبرعات التي تتلقاها معفاة من الضرائب، فهذا يعني أن الولايات المتحدة تشجع وتدعم بشكل غير مباشر مشروع الاستيطان، على الرغم من التصريحات الرسمية التي تعارض ذلك في بعض الأحيان.

وبالعودة إلى موضوع المساهمة، فقد أشرنا في العديد

(هوامش)

1. للاستزادة، راجع/ موقع الصندوق على الشبكة: <https://www.centralfundofisrael.org/>.
2. المرجع السابق.
3. للاستزادة، انظر/ي: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/2015-12-07/ty-article/000017f-f6ed-d887-a7ff-feed7daf0000>.

إسرائيل وجوهر تعاملها مع نتائج التحقيقات في اغتيال شيرين أبو عاقلة.. محاولة تعويم الجريمة!

كتب عصمت منصور:



شيرين أبو عاقلة، القدس.

(وكالات)

جاءت نتائج ثلاثة تحقيقات منفصلة وغير مترابطة، أجرتها كل من شبكة CNN الأميركية الذائعة الصيت، ووكالة الأنباء الدولية أسوشيتد برس، بالإضافة إلى التحقيق الذي أجرته النيابة العامة الفلسطينية وأعلن عنه في مؤتمر صحفي عقب تسليم نسخة من نتائجه إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) مساء الخميس ٢٦ أيار ٢٠٢٢، لتؤكد أن مقتل الصحافية في قناة «الجزيرة» شيرين أبو عاقلة، تم برصاصة إسرائيلية أطلقها قناص من جيش الاحتلال الإسرائيلي «بشكل موجه ومقصود».

وكالة أسوشيتد برس قالت إن تحقيقها الذي أجرته خصص إلى «أن الرصاصة التي قتلت الصحافية شيرين أبو عاقلة خرجت من بندقية إسرائيلية»، مستندة بذلك إلى «تأكيدات السلطة الفلسطينية وشهود العيان»، وأن لديها معطيات تؤكد «مسؤولية قوات الاحتلال عن الجريمة»، كما ذكرت الوكالة عينها أن «مقابلاتها مع خمسة شهود عيان جاءت بنتائج تتوافق مع ما توصلت إليه مجموعة (Bellingcat)، وهي مجموعة للصحافة الاستقصائية مقرها هولندا، بشأن موقع القوات الإسرائيلية وقربها من شيرين أبو عاقلة، الأمر الذي يؤكد أن استهداف جنود الاحتلال لها هو الاحتمال المرجح».

النقطة الأخرى التي تعزز فرضية مقتل شيرين أبو عاقلة بواسطة النيران الإسرائيلية، هي تأكيد التحقيق على أن «الوجود الوحيد المؤكد لمسجلين فلسطينيين كان على الجانب الآخر من القوات الإسرائيلية، وعلى بعد نحو ٣٠٠ متر، وتفصلهم عن شيرين مبان وجدران».

بدورها خلصت شبكة CNN الأميركية في تحقيقها إلى أن أبو عاقلة «استهدفت من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وتعود هذه الشبكة الأميركية لتؤكد

أن التحقيق الذي أجرته «يقدم أدلة جديدة، بما في ذلك مقطع فيديو لمسرح إطلاق النار، ويؤكد أنه لم يكن هناك أي مسلحين فلسطينيين قرب أبو عاقلة في اللحظات التي سبقت وفاتها، ولم يقع أي تبادل لإطلاق النار»، وهي قضية حاسمة في نفي الرواية الإسرائيلية التي وضعت احتماليين وإمكانيتين لتفسير سبب استهداف أبو عاقلة، وهذا بعد مشاهدة مقاطع الفيديو (مجموعاً ١١ مقطع فيديو) التي حصلت عليها الشبكة والمدعومة بشهادة ثمانية شهود عيان ومحلل صوتي وخبير أسلحة متفجرة.

أما التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة الفلسطينية، وأعلن عن نتائجها النائب العام أكرم الخطيب في مؤتمره الصحفي المذكور، فقد جرمت «بان أحد عناصر القوات الإسرائيلية أطلق عيارا ناريا أصاب شيرين، بشكل مباشر في الرأس، في أثناء محاولتها الهرب، مما أدى إلى تهتك الدماغ جراء الإصابة بالمقدوف الناري، وهو مقذوف من عيار ٥,٥٦ ملم، وله علامة وخصائص تطابق سلاح «ميني فورتى روجر»، وهو سلاح نصف ناري قناص» موضحا «أن مصدر إطلاق النار بشكل مباشر هو من الناحية الجنوبية، مكان تمرکز القوات الإسرائيلية وفي نقطة ثابتة، لافتا إلى أنه «لم تكن هناك أي مواجهات مسلحة أو اشتباكات في مكان الحادث».

إن تطابق نتائج التحقيقات الثلاثة لا يدع مجالاً للشك في أن الشاهدة شيرين أبو عاقلة قتلت برصاصة إسرائيلية، وهو ما يستدعي اعترافاً إسرائيلياً بالجريمة، وإبداء الاستعداد للتعاون مع المنظومات القضائية المحلية والدولية من أجل الوصول إلى القاتل والجهات المسؤولة عنه، وفتح المجال واسعاً وتذليل العقبات أمام العدالة لتأخذ مجراها في المحاسبة.

إلى أن أبو عاقلة «استهدفت من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وتعود هذه الشبكة الأميركية لتؤكد أن التحقيق الذي أجرته «يقدم أدلة جديدة، بما في ذلك مقطع فيديو لمسرح إطلاق النار، ويؤكد أنه لم يكن هناك أي مسلحين فلسطينيين قرب أبو عاقلة في اللحظات التي سبقت وفاتها، ولم يقع أي تبادل لإطلاق النار»، وهي قضية حاسمة في نفي الرواية الإسرائيلية التي وضعت احتماليين وإمكانيتين لتفسير سبب استهداف أبو عاقلة، وهذا بعد مشاهدة مقاطع الفيديو (مجموعاً ١١ مقطع فيديو) التي حصلت عليها الشبكة والمدعومة بشهادة ثمانية شهود عيان ومحلل صوتي وخبير أسلحة متفجرة.

أما التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة الفلسطينية، وأعلن عن نتائجها النائب العام أكرم الخطيب في مؤتمره الصحفي المذكور، فقد جرمت «بان أحد عناصر القوات الإسرائيلية أطلق عيارا ناريا أصاب شيرين، بشكل مباشر في الرأس، في أثناء محاولتها الهرب، مما أدى إلى تهتك الدماغ جراء الإصابة بالمقدوف الناري، وهو مقذوف من عيار ٥,٥٦ ملم، وله علامة وخصائص تطابق سلاح «ميني فورتى روجر»، وهو سلاح نصف ناري قناص» موضحا «أن مصدر إطلاق النار بشكل مباشر هو من الناحية الجنوبية، مكان تمرکز القوات الإسرائيلية وفي نقطة ثابتة، لافتا إلى أنه «لم تكن هناك أي مواجهات مسلحة أو اشتباكات في مكان الحادث».

إلى أن أبو عاقلة «استهدفت من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وتعود هذه الشبكة الأميركية لتؤكد أن التحقيق الذي أجرته «يقدم أدلة جديدة، بما في ذلك مقطع فيديو لمسرح إطلاق النار، ويؤكد أنه لم يكن هناك أي مسلحين فلسطينيين قرب أبو عاقلة في اللحظات التي سبقت وفاتها، ولم يقع أي تبادل لإطلاق النار»، وهي قضية حاسمة في نفي الرواية الإسرائيلية التي وضعت احتماليين وإمكانيتين لتفسير سبب استهداف أبو عاقلة، وهذا بعد مشاهدة مقاطع الفيديو (مجموعاً ١١ مقطع فيديو) التي حصلت عليها الشبكة والمدعومة بشهادة ثمانية شهود عيان ومحلل صوتي وخبير أسلحة متفجرة.

من صلب عملها ووظيفتها كصحافية تنقل الأحداث من مكان وقوعها، وكذلك اتخاذها تدابير السلامة والأمان المعروفة مثل ارتداء السترة الواقية المميزة للصحافيين بلونها الأزرق وعليها علامة الصحافة، والخوذة الواقية، وكذلك حملها للجنسية الأميركية وديانتها وكونها من مدينة القدس، وهي عوامل ساعدت في انتشار قضية شيرين عالمياً وسحب كل الذرائع التي كانت إسرائيلية تبرر فيها جرائمها، وجعلت روايتها مهددة بالسقوط.

هذه العوامل إلى جانب مأساوية الجريمة والصور التي صدمت العالم لمشهد الصحافية وهي منكفئة على وجهها بزبها الصحفي والكاميرا ملقاة على الأرض تحت زخات الرصاص، حول قضية مقتلها العزى تحت مخيم غفير ومحاصر للاجئين، إلى رواية تعزز السردية والمظلومية الفلسطينية في مواجهة الرواية والسردية الإسرائيلية، التي ظهرت بشكل القوة الغاشمة التي لا تميز بين الصحفي والمقاتل، ولا تتورع عن قتل المدنيين.

تحول جريمة الاغتيال (فوق ما خلصت إليه التحقيقات المذكورة) إلى رواية، وسردية، يصعب على دولة إسرائيل التسليم بها، ويزيد من الخشية بان التسليم بها سيعني التسليم بانهايار مصداقتهم أمام خلفائهم والرأي العام الدولي، وبالتالي انهيار روايتهم على المدى البعيد.

لعل ذلك هو ما يفسر كل هذا الإصرار على رفض نتائج التحقيقات التي أجريت بشفافية ومن جهات تتمتع بمصداقية عالمية وغير معروفة بتحيزها للفلسطينيين، وكذلك الإصرار على وضع كل القضية في سياق «الحرب على الإرهاب والدفاع عن النفس» والأهم من ذلك تكرار المطب بالاشتراك في التحقيق على اعتبار أن هذه الجزئية هي وحدها القادرة على إخراج إسرائيل كدولة وجيشها كمنظومة من دائرة الاتهام وتقزيم القضية على أنها حدث عرضي قد يكون ناتجا عن خطأ بشري لجندي فرد، اقترفه في ظرف صعب وبدون قصد.

تجمعت عوامل كثيرة في هذه الجريمة كي تتحول إلى التحدي الأضعب أمام إسرائيل ومنظومتها الأمنية والقضائية، وهذا ربما يفسر حجم التخطب وتعدد الروايات في بداية القضية، وانعدام الصوت النقدي والدور الجدي للصحافة الإسرائيلية في التقصي والبحث عن أجوبة بعيداً عن الروايات الرسمية.

شدا «التحريضي» أو مناسبة نشره. المواقع الأكثر يمينية مثل صحيفة «إسرائيل هيوم» ومواقع أخرى لم تنطلق إلى نتائج التحقيق في عنوانها الرئيسي، بل اكتفت بنفي الجيش كعنوان، واجترار الفرضية الأساسية بصيغ مختلفة فحواها «أن الجيش لا ينفسي إمكانية أن تكون شيرين أبو عاقلة قد قتلت برصاص أحد جنوده (بالخطأ)، إلا أن التأكد من هذه الفرضية يحتاج إلى تعاون من الطرف الفلسطيني».

حماية الجنود أم السردية؟

يحيلنا تقرير هرثيل في «هارتس» حول عدم نية الجيش في إسرائيل التحقيق في قضية مقتل الصحافية شيرين أبو عاقلة، إلى فرضيتين هما «الخشية من المجتمع، والخلافات داخل الجيش» عند مشاهدة الجنود وهم يساقون إلى التحقيق بسبب «أحداث تقع نتيجة أوامر إطلاق نار، ومهمات كفهم بها قادتهم في ساحات قتال معقدة»، وهو ما سيعيد إلى الأذهان الجدل الكبير في الإعلام وبين السياسيين وقادة الجيش في أعقاب محاكمة الجندي إليئور أزاريا، الذي وثقت كاميرات الفيديو قيامه بقتل جريح فلسطيني ملقى أرضاً وبدون حراك، بعد أن تم اعتقاله ولم يكن يشكل أي خطر (عبد الفتاح الشريف) في مدينة الخليل، وهو ما بات يعرف «بقضية أزاريا» والتي بات الجنود يتذرعون بها ويعتبرونها سبباً في تراجع روحهم القتالية وخشيتهم من المحاكمة، واتخذها قادة اليمين والمستوطنون أداة لمهاجمة الحكومة وعدم إطلاق يد الجنود، وهي قضية تعاد إثارتها كل مرة من جديد كما حدث عند مقتل القناص الإسرائيلي على الحدود مع غزة العام الماضي، حيث اتهمت عائلته الجيش وقادته بتكبير أيدي الجنود في مواجهة المقاتلين الفلسطينيين.

يفغل تحليل هرثيل الشق الأخر من المعادلة، وهو تحول قضية اغتيال الصحافية شيرين أبو عاقلة إلى قضية دولية، حازت على اهتمام دولي غير مسبوق ونالت تغطية عالمية نادرة، وتجمعت فيها كل العناصر التي تجعل الرواية الحقيقية تتفوق وتظهر بشكل أقوى وأكثر مصداقية من رواية الجيش ودولة إسرائيل التي لا تستطيع أن تتهمها بالتطرف أو ممارسة التحريض، بسبب عراققة تاريخها في العمل الصحفي وسمعتها الدولية ووسيلة الإعلام التي تعمل بها وهنيتها، كما أن وجودها هناك يعد

يرمي فوق ذلك إلى تعويم الجريمة وتعزيز الشكوك حول النتائج التي خلصت إليها الجهات التي أجرت تحقيقات منفصلة حولها.

واللافت أنه في كل الروايات والتقارير هناك إصرار على الحديث عن «مقتل ١١ مواطناً إسرائيلياً في سلسلة عمليات وقعت في الأسابيع الأخيرة، وكان مصدرها مسلحون فلسطينيون من منطقة جنين» وفق ما نشره «وايننت» وعادته وكررته سائر المواقع الإسرائيلية. وهذا الإصرار على الربط بين مقتل الصحافية والعمليات التي وقعت قبلها بأسابيع، كما الحديث عن اشتباكات دارت في المكان ووجود مسلحين فلسطينيين، إنما يراه له أن يحول الجريمة إلى حادث عرضي (في أسوأ الحالات) في حال اضطرت إسرائيل لسبب أو لآخر، إلى الإقرار أو التسليم بان القتل تم على يد أحد جنودها، وجعل عملية القتل بمثابة حدث مأساوي يتوازى مع أحداث أخرى عاشتها إسرائيل، ولا ذنب لها فيها سوى أنها (تضطر) للقتل لمنع عمليات مستقبلية.

وعلى الرغم من أنه لم ينفرد في نشر بيان الناطق باسم الجيش، إلا أنه ذهب أبعد من ذلك من خلال عدم الاكتفاء بالتشكيك بالمصادر التي استندت إليها التحقيقات، وخاصة شهادة الصحافية شدا حنايشة، زميلة شيرين أبو عاقلة ومرافقتها في المهمة والتي كانت إلى جوارها عندما تم استهدافها، من خلال تشديد «مصادر إسرائيلية» على أنها «تمارس دوراً تحريضياً، وبشكل متكرر عبر حساباتها الشخصية» على وسائل التواصل الاجتماعي.

نشر الموقع لمنشور مترجم باللغتين الإنكليزية والعربية للصحافية شدا وإرفاقه في تقريرها حول تحقيق شبكة CNN والتشديد على أنها تسكن في مخيم جنين، يهدف إلى الطعن في شهادتها ومصداقيتها واعتبارها مصدراً غير محايد ولا يمكن الوثوق فيه.

لم يعتمد مسلسل التشكيك في التحقيقات فقط على الطعن في الشهادات والمصادر، بل المص، كما فعلت صحيفة «معاريف» في التاريخ ذاته، إلى أن هناك جوانب لم يتم التحقق منها واعتراها النقص، من خلال الإشارة إلى وجود المسلحين ونشر صورة رئيسية لمسجل فلسطيني وهو يطلق النار، والصحيفة لم تنشر تفاصيل الصورة ومكانها الدقيق، كما أن «وايننت» لم يشير إلى تاريخ منشور

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مَصِيدَة» المكان

دراسة نقدية لحقل الفنون

التشكيلية في إسرائيل

محمد جبالي





(وكالات)

اعلام فلسطينية في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع في ٢٣ الجاري.

الحركات الطلابية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية (لمحة عامة في أعقاب قمع مسيرات إحياء ذكرى النكبة)

كتب وليد حنباس:

بتاريخ ١٥ أيار من العام الحالي، وفي ذكرى النكبة، قام مئات الطلاب الفلسطينيين في جامعة تل أبيب بتنظيم وقفة داخل حرم الجامعة ورفعوا العلم الفلسطيني في مشهد أثار سخط الشرطة الإسرائيلية والطلاب الإسرائيليين اليمينيين. وبتاريخ ٢٣ أيار، قام طلاب فلسطينيون من جامعة بن غوريون في بئر السبع بتنظيم مظاهرة أخرى ورفعوا الأعلام الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في ردود فعل وتراشق اتهامات بين رئاسة الجامعة من جهة، وأطراف أخرى من خارج الجامعة. فقد تقدم رئيس بلدية بئر السبع برسالة شديدة الهمجية بحق رئيس جامعة بن غوريون، الذي رد بأنه يدعم «التعدد الفكري»، ولا يمانع في التعبير عن الرأي بطريقة سلمية حضارية. أما الطلاب العرب، وعلى الرغم من وضوح رسالتهم السياسية في ذكرى النكبة، فإنهم أوصحوا بأن من يتبنى حل الدولتين لا يجب أن يمنع العلم الفلسطيني من الرفرفة. هذان الحدتان يستدعيان الالتفات إلى الحراك السياسي الفلسطيني الذي يقوده طلاب وطالبات فلسطينيون في الجامعات الإسرائيلية، والذي أخذ يتطور بشكل ملموس في الأعوام الأخيرة. وهذه المقالة تلتفت إلى الحركات، والأطر السياسية-الثقافية، والنشاطات الوطنية التي يقوم بها الطلاب الفلسطينيون في الجامعات الإسرائيلية مؤخرًا.

واقع الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية
ظل تمثيل الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية متدنيا جدا في العقود الأولى بعد النكبة، وانعدمت أي أطر تمثيلية للفلسطينيين داخل الطاقم الأكاديمي والإداري في الجامعات. وما تزال إسرائيل ترفض إقامة أي جامعة عربية داخل إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، على ما يبدو لأسباب عدة منها: أولا، خوفا من أن تتحول الجامعة العربية إلى رافعة للهوية الوطنية الفلسطينية التي تحاول إسرائيل طمسها واستبدالها بمفهوم «الأقلية العربية في إسرائيل»؛ وثانيا، لأن تجارب العالم أثبتت أن جامعة ناطقة بلسان «الأقلية» من شأنها أن ترفع نسبة المتعلمين والمثقفين داخل هذه «الأقلية» وتدفع إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأغلبية والأقلية، وهذا قد يتنافى مع استراتيجية إسرائيل تجاه السكان الفلسطينيين داخلها.^(١)

حتى سنوات التسعينيات، كانت نسبة الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية متدنية جدا، وبدا

يزداد عددهم فقط عندما راحت إسرائيل تطور من نظام التعليم العالي، وتشيد جامعات وكليات جديدة، وتدمج بداخلها سكان الأحياء المهيمشة والأطراف المهملية، بمن في ذلك الفلسطينيون. في بداية العام الدراسي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٢، بلغ مجموع عدد الطلاب المنتظمين في الدراسات العليا (بكالوريوس، ماجستير ودكتوراه) نحو ٣٣٥,٧ ألف طالب وطالبة ويشكل الطلاب العرب بينهم نسبة أخذت بالازدياد بشكل منتظم. مثلا، خلال العقد الأخير، ارتفع عدد الطلاب الفلسطينيين المنتظمين في دراسة البكالوريوس من ١١٪ إلى نحو ١٩,٣٪، أما طلاب الماجستير الفلسطينيين فارتفع خلال المدة نفسها من ٦,٧٪ إلى نحو ١٦٪. أما طلاب الدكتوراه فارتفع عددهم من ٤٪ إلى نحو ٨٪^(٢). هذا يعني أن نسبة الطلاب الفلسطينيين تضاعفت خلال عشر سنوات، وبات الطلاب الفلسطينيون يشكلون جماعة لا يمكن الاستهانة بحجمها.

بيد أن الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية يواجهون سياسة مزدوجة من قبل المؤسسة الأكاديمية الرسمية: من جهة، ثمة ميل واضح لدى المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل لدمج الطلاب الفلسطينيين داخلها بشكل متزايد. ويمكن تفسير هذا الميل باهتمام إسرائيل بمكانتها العالمية كدولة «ديمقراطية» (وليست دولة أبارتهايد) وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين واليهود. مثلا، منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أشارت في العام ٢٠١٠ إلى الإهمال الممنهج بحق التعليم العربي في إسرائيل حيث أن الصرف العام على التعليم العربي في إسرائيل يصل إلى ثلث الصرف الممنوح للطلاب اليهود، الأمر الذي يستدعي الاهتمام أكثر بالطلاب العرب، ودمجهم في الجامعات الإسرائيلية.^(٣) لكن من جهة أخرى، فإن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لا تقوم بدمج الطلاب الفلسطينيين على قدم وساق مع الطلاب الإسرائيليين وإنما تحاول أن تدمج هويتهم الوطنية، أو مشاريعهم القومية، فالمعضلة التي تواجهها إسرائيل جراء دمج الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية تكمن في أن حضور الطالب في حرم الجامعة وانخراطه في العملية التعليمية والثقافية ستكون له آثار متناقضة: من جهة، قد يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين «الأغلبية» اليهودية و«الأقلية» الفلسطينية، لكنه من جهة أخرى، قد يساهم في تعزيز الوعي القومي لدى الفلسطينيين من خلال انخراطهم في حركات طلابية لا يمكن طمسها في بيئة تعليمية تفرز مثل هذه الإشارات بشكل طبيعي.

في العام ٢٠٠٩، نشر المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) تقريرا حول العنف الممنهج الذي تتفاسمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والمؤسسة الأكاديمية بحق الطلاب الفلسطينيين في أكثر من جامعة إسرائيلية لردع أي إمكانية لتحول الطلاب الفلسطينيين إلى كتلة قومية ذات صوت مرتفع داخل حرم الجامعة.^(٤) ففي بعض الحالات، تقوم الجامعة بحظر نشاطات فلسطينية قومية، وفي حالات ثانية تقوم بمنع مظاهرات أو مسيرات أو احتجاجات تتعلق بأمور سياسية يعتبرها الطلاب الفلسطيني أساسية بالنسبة له، مثل العدوان على قطاع غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، احتجاجات الطلاب العرب ضد مخطط برفار ٢٠١٣، أو حملات التحريض التي يقوم بها طلاب إسرائيليون أو مؤسسات إسرائيلية مثل NGO monitor بحق طلاب فلسطينيين. تم قمع بعض هذه الحركات باستخدام العنف المؤسساتي (الشرطة، شركات حراسة) أو العنف المجتمعي (من قبل الطلاب الإسرائيليين أنفسهم).^(٥)

الحركات والأطر الطلابية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية
مع ذلك، فإن الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية ينتظمون في أطر طلابية ذات برامج ثقافية واجتماعية لكنها أيضا تنطوي على أبعاد قومية عربية مناهضة لعنصرية الدولة. وأهم هذه الحركات والتي كانت نشطة في الأونة الأخيرة هي: «التجمع الطلابي» وهو الذراع الطلابي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي ينشط في معظم الجامعات الإسرائيلية. وفي جامعة تل أبيب، يطلق التجمع الطلابي على نفسه اسم «جفرا- التجمع الطلابي» في الشبخ مونس، وقد تعرض بعض ممثليه للاعتقال في إثر التظاهرة التي رفعت أعلام فلسطين في ذكرى النكبة، ومن بين الأهداف التي يسعى إطار «جفرا» إلى تحقيقها «تكثيف وتنويع النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية للطلبة العرب داخل الجامعة مع الحرص على أصالة وتنمية الهوية القومية العربية، الانتماء الوطني الفلسطيني، والفكر الديمقراطي»، بالإضافة إلى المطالبة والعمل على «إقامة جامعة عربية كمعلم قومي وثقافي وحضاري»^(٦) ويمكن القول إن كل حزب سياسي في إسرائيل لديه إطار طلابي يمثله في الجامعات الإسرائيلية. بعض هذه الأطر ناشط بشكل ملحوظ، وبعضها الآخر مترهل وغير نشط بتاتا. مثلا، الإطار الطلابي للحزب الشيوعي الإسرائيلي يطلق على نفسه اسم «الجهة الطلابية»، إنما لا يمكن ملاحظة نشاطه بشكل واضح في معظم الجامعات الإسرائيلية. ولكن في جامعة بن غوريون في بئر السبع، تحظى الجهة

الطلابية بحضور واضح، وتنشط داخل حرم الجامعة وخارجها. كما أن هناك أطرا طلابية إسلامية مثل «قيس» في جامعة حيفا بالإضافة إلى «رويا» في جامعة تل أبيب. وعلى ما يبدو، فإن الأطر الطلابية التابعة للأحزاب السياسية الفلسطينية في إسرائيل تحولت، من وجهة نظر بعض الطلاب، إلى أطر قديمة لا تفي بحاجة الطلاب الأكاديمية والثقافية ولا حتى السياسية. ولهذا أسباب كثيرة قد لا يكون هنا مجال التبحر بها، لكن ما يهم هو بداية ظهور حركات طلابية غير حزبية، تعرف نفسها بأنها مستقلة، وتقوم بنشاطات متنوعة لاحتضان الطلبة الفلسطينية على أسس هوياتية واضحة.

في الجامعة العربية في القدس، مثلا، تأسس في العام ٢٠١٦ حراك طلابي باسم «سير وصيرورة»، والذي يعرف نفسه بأنه إطار عربي فلسطيني فوق حزبي وفوق طائفي وفوق مناطقي، ويأتي اسم «سير» تعبيرا عن الرغبة في السير في مسارات معرفية جديدة لإعادة مفهمة القضايا التاريخية والاجتماعية والسياسية التي ما تزال تشغل بال الفلسطيني في إسرائيل، والتي قد تؤول إلى «صيرورات» أو فترات جديدة في حياته، على «أمل إيقاع أثر إيجابي إلى الطلبة في ما يخص مجتمعهم الفلسطيني وقضيتهم الفلسطينية العادلة».^(٧) أما في جامعة تل أبيب، فقد برز مؤخرا «منتدى إدوارد سعيد»، وهو منتدى للعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون للطلاب العرب داخل الجامعة، ويسعى إلى خلق «رؤيا بديلة للرؤيا الإسرائيلية الاستشراقية التي تسيطر على دراسة العلوم الاجتماعية في إسرائيل».^(٨) كما أن هناك منتدى «صدي» وهو مساحة خلقها الطلاب في كلية بتسلييل للفنون والتصميم في القدس للتعبير عن هويتهم العربية المستقلة. مهما يكن من أمر، فإن واقع الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية يحتاج إلى اهتمام بحثي أوسع للوقوف على واقعهم الاجتماعي، السياسي، الأكاديمي والثقافي من جهة، ومن جهة أخرى لمعرفة المساحات التي يقوم الطلاب بخلقها للتعبير عن هويتهم الفلسطينية، وهي مساحات تتعرض إلى هجوم وتضييق مستعمرين من قبل المؤسسة الإسرائيلية. ومنذ محاولات الفلسطينيين في الداخل إقامة «جامعة الجليل العربية» في العام ١٩٨٠، وحتى اليوم، يتم منع الفلسطينيين من تشييد صرح أكاديمي يعبر عن هويتهم الثقافية، ولغتهم العربية، واهتماماتهم المهنية بعيدا عن تدخلات المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.^(٩) هذا المنع يحول الجامعات الإسرائيلية إلى الخيار شبه الوحيد للطلاب الفلسطينيين في الداخل. ومن المعروف أن

عدد الطلاب الفلسطينيين من إسرائيل والذين يدرسون في جامعات أردنية أو فلسطينية في الضفة الغربية في تزايد، لكنه ما زال لا يشكل نسبة كبيرة، ولا يعتبر بديلا حقيقيا للأسرة الفلسطينية الفقيرة التي لا تستطيع التكفل بمصاريف التعليم في أماكن بعيدة.

(هوامش)

- علي نواهد، تمثيل المواطنين العرب في مؤسسات التعليم العالي (تل أبيب: سيكوي- الجمعية لدعم المساواة المدنية، 2013). أنظري الرابط التالي: https://www.sikkuy-afuof.org/wp-content/uploads/2013/10/nohad_ali_hebrew1.pdf
- أنظري تقرير جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي على الرابط التالي: <https://bit.ly/380emem>
- OECD, Israel: A Divided Society (Paris: OECD, 2010). see: <https://www.oecd.org/els/44394444.pdf>.
- عبيد بكر، الاحتجاج المحظور (حيفا: عدالة، 2009). أنظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3NDcvxN>
- معتصم زيدان، قمع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية للطلاب الفلسطينيين خلال هبة القدس، مسارات، 2021. أنظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3IPYb94>
- راجع/ي صفحة «جفرا» على الفيسبوك على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/JaffraSM/>
- راجع/ي صفحة «سير وصيرورة» على الفيسبوك على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/sayrwsayrorar/>
- راجع/ي صفحة «المنتدى» على الفيسبوك على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/muntada/es/>
- للاطلاع على أوراق التحضير لإنشاء الجامعة العربية في الجليل، أنظري المجموعة الأرشيفية لمحمد ميعاري في الأرشيف الاجتماعي الرقمي التابع لمؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط التالي: <https://archive.palestine-studies.org/ar/node/1156>

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٥»

محور العدد:

مستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:

أطروحات وبدائل إسرائيلية جديدة





السجون الإسرائيلية: ظروف سيئة من ناحية الرعاية الطبية.

تقرير رسمي جديد: سلطة السجون الإسرائيلية لم تصح مشاكل عدة في توفير الرعاية الطبية اللائقة للسجناء

كتب هشام نفاع:

يفحص تقرير جديد صادر عن مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي ما تم تطبيقه من توصيات وتعليمات تقرير سابق أصدره العام ٢٠١٥، حول «الجهاز الطبي لمعالجة السجناء في سلطة السجون»، وفقاً للمعطيات المحدثة، تم في العام ٢٠٢٠ احتجاز حوالي ١٤٠٠٠ سجين في منشآت سلطة السجون الإسرائيلية. يُفترض أن توفر الخدمة الطبية في سلطة السجون، من بين أمور أخرى، خدمات صحية شاملة للسجناء، من خلال العيادات الموجودة في المعتقلات والسجون البالغ عددها ٣٢ منشأة ومن خلال خمسة مراكز طبية، بما في ذلك الخدمات الطبية المتخصصة. المركز الطبي التابع لسلطة السجون عبارة عن منشأة سجن تعمل كمنشأة طبية للمرضى المحجورين، ومركز الصحة النفسية الذي يقع تحت مسؤولية وزارة الصحة. ويقع كلا المرفقين في مجمع سجون الرملة.

نقص استمر وأحياناً تفاقم في الطواقم الطبية المطلوبة فحص مكتب مراقب الدولة من آذار إلى حزيران ٢٠٢١، الإجراءات التي قامت بها سلطة السجون لتصحيح أوجه القصور الرئيسية التي تم العثور عليها في التقرير السابق، وهو يقسمها إلى عدد من البنود: نظام المسعفين - تبين في الفحص السابق الذي أجراه مكتب المراقب أنه لم يتم دمج المسعفين الاحتياطيين بانتظام ضمن مناوبات في العيادات كل شهر، من أجل الحفاظ على كفاءتهم المهنية ووفقاً لإجراء سلطة السجون المنصوص عليها، وكان تبين في فحص لاحق لمدى تصحيح أوجه القصور في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ أن السلطة لم تدمج ٦٥ مسعفاً من بين ١١١ بالمعدل لمناوبات في عيادات مراقب السجن للحفاظ على كفاءتهم المهنية، بالإضافة إلى ذلك، في مراكز الاحتجاز، باستثناء مرفق احتجاز واحد، لم يكن هناك العدد المنصوص عليه وفقاً للأنظمة - تسعة مسعفين احتياطيين - وكما هو مطلوب بموجب إجراءات سلطة السجون، ولخص التقرير أنه لم يتم تصحيح النقص في هذا المجال سوى إلى حد ضئيل.

جهاز الأطباء - تبين في الفحص السابق أن سبعة وظائف لأطباء في سلطة السجون لم يتم إشغالها، وكشفت مراجعة المتابعة أن ١٧ وظيفة طبيب، تشكل ٢٣٪ من عدد الوظائف المطلوب، ظلت دون تعيين، بل إن الفجوة بين المنصوص عليه في الأنظمة وبين الواقع تعمقت أكثر قياساً بما تبين في تقارير سابقة، أي أنه لم يتم هنا تصحيح القصور بالمرة، في مجال الاستشفاء النفسي داخل سلطة السجون - تبين أنه لا توجد في المستشفى أقسام مخصصة للنساء والفتيات ممن يحتاجون إلى العلاج النفسي في المستشفى، وكان قرر فريق مشترك لعدد من الوزارات في العام ٢٠١٨ العمل على نظام مقترح لإنشاء جناح منفصل تحت الحراسة في مركز للأمراض النفسية في بئر السبع، من أجل تمكين علاجات مهنية للمحتجزين النفسيين وتخصيصهم، وتبين أنه لم يتم استكمال هذا العمل ولم يتم اختيار أي بديل فيما يتعلق بإطلاع طبيب نفسي على المحتجزين من بين البدائل التي تم فحصها لتبسيط العملية.

العلاج الطبي لمن لا تتعدى عقوبة سجنهم عاماً واحداً - تبين في الفحص السابق أن سلطة السجون تدفع تكاليف العلاج للمحتجزين لمدة تصل إلى عام واحد، وكان على صناديق المرضى تحمل المدفوعات،

ولكن تبين في الفحص الجديد أنه ليس لدى سلطة السجون أي معلومات عن مجمل ما يدفعه عن العلاج الطبي لسجناء لا تتعدى عقوبتهم السنة، وكانت سلطة السجون تلقت في السنوات ٢٠٢٠-٢٠١٤ مبلغ ٦,٥ مليون شيكل تقريباً مقابل العلاجات الطبية التي تقدمها المؤسسات الطبية والتي يجب على صناديق المرضى دفع نفقاتها، كما تبين وجود قصور في تقاطعات المحاسبة ونقل المعلومات بين سلطة السجون ومؤسسة التأمين الوطني والمؤسسات الطبية، ولم يتم تصحيح النقص في هذا الموضوع إلا بدرجة ضئيلة.

مباني العيادات - تم العثور في الفحص السابق على نواقص في مباني العيادات في ثلاثة مراكز احتجاز تم تفتيشها. كشف الفحص الحالي أنه وفقاً لسلطة السجون هناك ١٦ عيادة من أصل ٣٠ تحتاج إلى ترميم أو عمل ملائمة لمبانيها لتمكين الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وإحدى العيادات التي لا يمكن الوصول إليها هي عيادة سجن كيشون (الجليلة)، والتي تم التطرق إليها أيضاً في الفحص السابق في هذا السياق، إذ تم التأكيد على أن عدم إمكانية الوصول إلى العيادات يتعارض مع أوامر قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، ١٩٩٨ (قانون تمكين الوصول)، وهنا أيضاً لم يتم تصحيح الخلل في هذا الشأن.

رعاية طبية منقوصة للسجناء كبار السن والنساء والفتيات - تبين في الفحص السابق أن سلطة السجون لم تتخذ خطوات كافية لتلبية احتياجات كبار السن في السجون العام، فلم يتم إعداد حساب لتكلفة احتجاز سجين كبير في السن مقارنة بالسجين العادي، ولا يوجد إجراء واضح بشأن احتجاز كبار السن، ولم يتم إعداد خطة لإعادة تأهيل خاصة بهذه الشريحة، وتبين أن عمل الطاقم المذكور قد توقف بدون أن يحل محله أي بديل، وخلص التقرير إلى أنه لم يتم سوى عمل القليل في هذه القضية.

تدريب مدير العيادة - ذكر التقرير السابق أن القائمين على العيادات غير مطلبيين بالمرور، وعلى أي حال لم يخضعوا لتدريب أو تدريب متقدم يتعلق بالإدارة بشكل عام وإدارة العيادة بشكل خاص، ووجدت مراجعة المتابعة أن الخلل قد تم تصحيحه، وأن مديري

العيادة مطالبون بأخذ دورة لمديري العيادة والمشاركة في التعليم المستمر كل عام. الطب الاستشاري - ذكر التقرير السابق أن إحدى العيادات المتخصصة كانت تديرها مؤسسة صحية من خلال اتفاقية عقد لم يسبقها إجراء تنافسي عام ودون تمديد، توصل تدقيق المتابعة إلى أن سلطة السجون دخلت في عقد طويل الأمد مع أربعة مستشفيات بغرض تقديم خدمات طبية متخصصة، بعد إجراء مناقصة. في العام ٢٠١٩، قدمت سلطة السجون إلى مفوض الأجر في وزارة المالية برنامجاً لتدريب وتشجيع تعيين متخصصين في طب الأسرة في سلطة السجون، بالنظر إلى حقيقة أن ٤٠ طبيباً من أصل ٤٣ طبيباً يعملون في العيادات في مرفق الاحتجاز هم أطباء غير متخصصين، وبما أن نصف أطباء سلطة السجون قد تجاوزوا سن التقاعد المعتاد في سلطة السجون (٥٧ عاماً)، يقترح المراقب أن يكمل المسؤول عن الأجر البرنامج المذكور لمساعدة سلطة السجون في تعيين أطباء متخصصين.

وهو يوصي بأن تكمل سلطة السجون إعداد برنامج العمل في موضوع الاستجابة للسجناء كبار السن وصياغة خطة ثلاثية التغيير في تركيبة جمهور السجناء من حيث أعمارهم وحالتهم الصحية، وأن تقوم سلطة السجون بتدريب حراس إضافيين للعمل كمسعفين احتياطيين وفقاً للإجراءات السارية وترتيب تشغيلهم في العيادة مرة واحدة على الأقل في الشهر.

يوصي المراقب أيضاً بأن تعمل وزارة الصحة وبالتعاون مع سلطة السجون على تحديد عدد النساء والفتيات المسجونين الذين احتاجوا إلى علاج نفسي في السنوات الأخيرة، وفي ضوء هذه المعلومات سيدرس أفضل بديل استشفائي يعالج الاحتياجات الفريدة لهؤلاء السجناء، ويجب على وزارة الصحة بالتعاون مع سلطة السجون الإسرائيلية إكمال العمل على برنامج لفحص البدائل المتعلقة بمعالجة الطبيب النفسي للمحتجزين، مع الحفاظ على التوازن بين الاحتياجات الطبية والمتطلبات الأمنية الملزمة، والعمل على تنفيذها.

سلطة السجون تحتجز السجناء

وواجبها توفير الرعاية الطبية لهم

يؤكد التقرير: ينبع الحق في الصحة من نظام كرامة الإنسان والمظلة الدستورية لقانون أساس: كرامة الإنسان وحرته. تقوم سلطة السجون باحتجاز السجناء

في منشآتها، وبالتالي يجب عليها أيضاً أن توفر لهم الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها، وفقاً لمعايير الطب في كل المجتمع، وقد كشف فحص سابق عن أوجه قصور في إجراءات السجون لتوظيف واستيعاب الكوادر الطبية، والحفاظ على البنية التحتية المادية للعيادات وعمل نظام الطب النفسي، كما استعرض الفحص السابق توصيات اللجان والهيئات المختلفة بشأن فحص النظام الطبي في سلطة السجون، ولوحظ أن هذه التوصيات لم تنضج لتصل إلى صيغة إصلاح شامل لتحسين هذا النظام.

وبخصوص المشاكل في توفير المعلومات والتنسيق المطلوب لمعرفة صورة الاحتياجات الطبية المختلفة للسجناء، يقترح أن تدرس سلطة السجون تطوير نظام محوسب يسمح بالتحقق من وضع السجين فيما يتعلق بتمويل النفقات الطبية للمعتقلين والسجناء المحتجزين في سجون سلطة السجون لفترة أقل من عام، وأن تكمل السلطة ومؤسسة التأمين الوطني إنشاء منصة محوسبة لنقل البيانات عن السجناء المحتجزين لدى سلطة السجون، وفقاً لاتفاقية موقعة بين الطرفين في أيار ٢٠٢١، يجب أن تعمل سلطة السجون على إعداد خطة منظمة لتجديد مباني العيادات، بحيث يمكن توفير الرعاية الطبية للسجناء في ظروف بدنية وصحية مناسبة، وكذلك ضمان إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لقانون تمكين الوصول.

لقد كشفت مراجعة المتابعة أن بعض أوجه القصور والعيوب ومكامن الخلل لم يتم إصلاحها حتى الآن؛ لا تزال هناك عيادات لم يتم تجديدها أو يتعذر على السجناء ذوي الإعاقة الوصول إليها؛ ولم يتم تقليص الفجوة بين عدد الأطباء المطلوب والإشغال الفعلي للوظائف، بل وحتى جرى تعميق الفجوة، مقارنة بالفجوة التي انضحت في الفحص السابق، وقد تتفاقم هذه الفجوة لأن حوالي نصف الأطباء في خدمة السجون هم في سن التقاعد، ولأن سلطة السجون تواجه صعوبة كبيرة في تعيين أطباء داخل الجهاز الطبي التابع لها، ويلخص أنه يجب أن تستمر سلطة السجون في العمل على تعزيز وتحسين الخدمة الطبية المقدمة للسجناء، والحفاظ على لياقة الطاقم الطبي، وتكييف الخدمات الطبية مع احتياجات المسنين والمرضى المزمنين، والعمل على تمكين وتسهيل الوصول إلى جميع العيادات وتجديدها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠، يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية